أصوات نساء
ASWAT NISSA

مقياس النوع الاجتماعي

لـ 100 يوم من عمل رئيسة الحكومة

السيدة نجلاء بودن

مقاربة النوع الاجتماعي

يهدف إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة بالأساس إلى محاربة التمييز على أساس الأدوار الاجتماعية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات وتكافئ الفرص بين النساء و الرجال و كافة فئات المجتمع في جميع مجالات الحياة اليومية.

تندرج هاته الأهداف في مسار يهدف لتحقيق المساواة بين النساء و الرجال و مختلف فئات المجتمع كما نص على ذلك دستور 27 جانفي 2014

المساواة: هي حصول الأفراد في المجتمع على فرص متكافئة في المشاركة والنجاح في الحياة على جميع المستويات بما في ذلك المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وفرص متكافئة في الوصول إلى الموارد. وتتعزز المساواة بحرص السياسات العامة على الكيل بمكيال واحد وتحقيق العدالة وتوخي الشمول والتضمين والابتعاد عن الإقصاء والتهميش.

العدالة الاجتماعية: العدالة الاجتماعية تعني تحقيق رفاهية الإنسان من خلال المساواة في الحقوق والمنافع، والمعاملة العادلة، والاعتراف بالتنوع الثقافي، والوصول العادل إلى الموارد والفرص.

تحقيق المساواة يستدعي

حسب إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية, تحقق المساواة في 3 مجالات: المساواة في الحقوق، وفي تكافؤ الفرص، وفي الظروف المعيشية.

مخاطر اللامساواة : ارتفاع معدلات البطالة، والتفاوت في الدخل، وتدني المستوى المعيشي، واتساع الفوارق الاجتماعية، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية الضعيفة، والفساد المؤسسي.

وضع سياسات ترسخ المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص والإنصاف في الظروف المعيشية و هو ما يحقق

العدالة الاجتماعية من خلال معالجة اللامساواة المتأصلة والظلم الناتج عنها

تحقيق التنمية المستدامة

اصوات نساء
ASWAT NISSA

و بناءا على ذلك تقدم " أصوات نساء" تقرير حول مقياس النوع الاجتماعي ل100 يوم عمل رئيسة الحكومة السيدة نجلاء بودن و تقييم خطواتها في الحد من اللامساواة في السياسات العامة تحقيق العدالة الاجتماعية .

وتندرج هاته الدراسة في إطار عمل قسم المناصرة الخاص بالجمعية أين يتم تقييم عمل الحكومات المتعاقبة والأشخاص الفاعليين في الدولة التونسية من حيث مدى مراعاتهم لمقاربة النوع الاجتماعي في عملهم.

وقد سبق أن قدمت جمعية أصوات نساء في شهر أكتوبر المنقضي دراسة حول ادراج مقاربة النوع الاجتماعي لرئيس الجمهورية و قبلها في جوان المنقضي دراسة حول ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في عمل حكومة السيد هشام المشيشي و قبلها في نوفمبر المنقضي دراسة حول ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في النصوص القانونية التونسية المتعلقة بالأمن المعتمدة من سنة 2019 الى سنة 2020, تم خلالها تقييم عمل حكومة السيد الياس الفخفاخ في هذا المجال.

و يمتد هذا العمل التقييمي في الفترة المتراوحة بين 2019/10/11 تاريخ تسمية رئيسة الحكومة و أعضائها الى تاريخ 2021/12/12 و ذلك بمناسبة مرور 100 يوم على مباشرتها العمل. مع التنويه الى أن التقرير تم تقسيمه وفق صلاحيات رئيسة الحكومة المضمنة بالأمر عدد 177 لسنة 2021 المتخذ بعد الاجراءات الاستثنائية في 2021/07/25.

الفصل 19 من الأمر عدد 117

"يسيّر رئيس الحكومة الحكومة وينسّق أعمالها ويتصرّف في دواليب الإدارة لتنفيذ التوجهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية، وينوب عند الاقتضاء رئيس الجمهورية في رئاسة مجلس الوزراء أو أي مجلس آخر."

اهم الصلاحيات التي تم نقلها بموجب الأمر عدد 117:

الصلاحيات التي كانت بيد رئيس الحكومة في دستور 2014

الفصل 71: يمارس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية وحكومة يرأسها رئيس الحكومة

الفصل 92: أعمال رئيس الحكومة في اطار السلطة التنفيذية(حذف الوزارات, اقالة الأعضاء...الخ)

الفصل 93: رئيس الحكومة هو رئيس مجلس الوزراء ينعقد مجلس الوزراء بدعوة من رئيس الحكومة الذي يضبط جدول اعماله

الفصل 94: ممارسة السلطة التشريعية عن طريق الأوامر

الفصل 95: الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب

الصلاحيات التي أصبحت بيد رئيس الجمهورية

الفصل 8: يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية يساعده حكومة يراسها رئيس حكومة

الفصل4: ممارسة السلطة التشريعية عن طريق المراسيم

الفصل 12: أعمال رئيس الجمهورية في اطار ممارسة السلطة التنفيذية

الفصل 10: رئيس الجمهورية يرأس مجلس الوزراء وله ان يفوض لرئيس الحكومة ترأسه

الفصل18: الحكومة مسؤولة عن تصرفها أمام رئيس الجمهورية

اصوات نساء
ASWAT NISSA

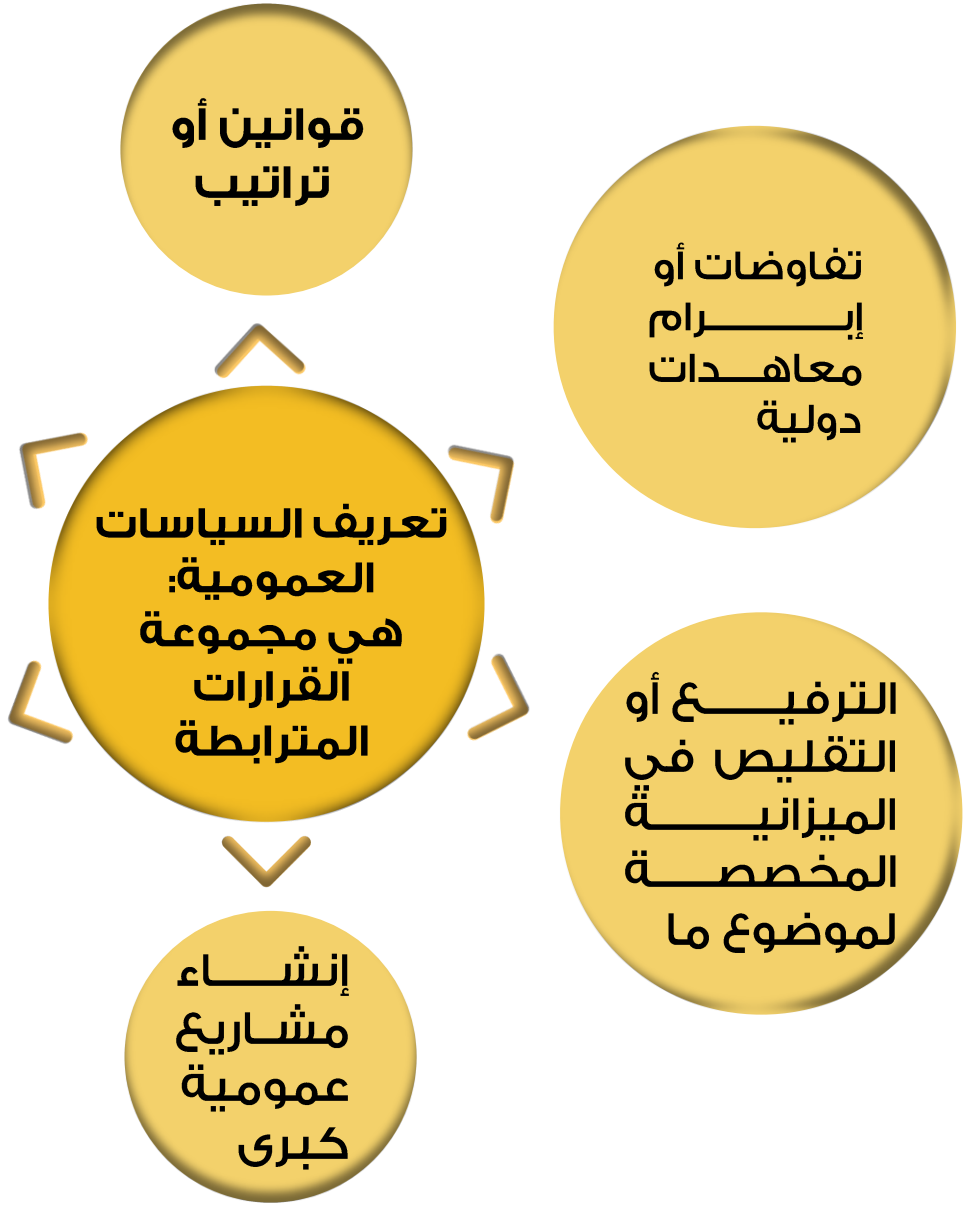
تعريف السياسات العمومية: هي مجموعة القرارات المترابطة
قوانين أو تراتيب
تفاوضات أو إبرام معاهدات دولية
الترفيع أو التقليص في الميزانية المخصصة لموضوع ما
إنشاء مشاريع عمومية كبرى
تقديم دعاوى أمام القضاء
التسميات والتعيينات في الوظائف السامية

إيجابيات ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة

الاجتماعية

- استفادة الفئات الاجتماعية الأكثر تهميشا
- القضاء على الفوارق الاجتماعية
- استفادة النساء والمساهمة في إزالة التهميش والإقصاء التي تواجهنه

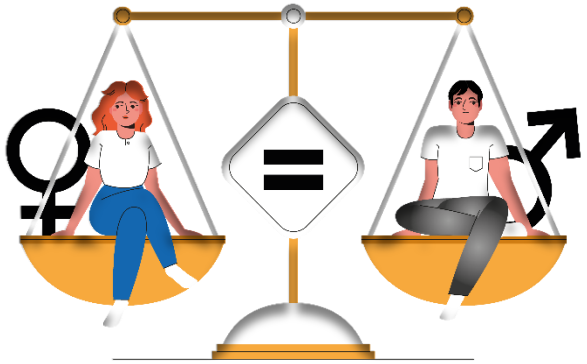

الاقتصادية

- استخدام أمثل للموارد
- عدالة أكبر للمشاركة الاقتصادية خاصة للنساء والفئات المهمشة الأخرى.
- توزيع عادل للمخرجات التنموية للبرامج والمشاريع.

السياسية

- الشفافية في إدارة شأن المجتمع في جوانب التنموية المختلفة.
- رؤية إستراتيجية قائمة على الإنصاف والمساواة والعدالة.
- زيادة المشاركة في صناعة القرارات على المستوى الوطني والمحلي

أصوات نساء
ASWAT NISSA

إن الحاجة الماسة لتطوير وتنفيذ وتقييم سياسات هادفة إلى تحقيق المساواة على نحو يرتكز على الشمول والتضمين والشراكة والاعتراف بحقوق جميع الأفراد والفئات المهمشة يؤدي إلى العدالة الاجتماعية ّ والشفافية و ضمان المحاسبة .

ولتكون فعالة، تتطلب المشاركة حضور جميع الأطراف و مساهمتهم الحقيقية خلال كافة مراحل صنع السياسة العامة ضمن حوكمة شفافة و رشيدة.

المحاور المعتمدة ضمن مقياس النوع الاجتماعي

أعمال رئيسة الحكومة

السياسة الاتصالية لرئيسة الحكومة

أهم أعمال رئيسة الحكومة ذات الصلة بمكافحة التمييز و تكريس المساواة بين النساء و الرجال و كافة فئات المجتمع

في الفترة الممتدة بين أكتوبر 2021 و ديسمبر 2021

ان قراءة الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 تبين بطريقة جلية مدى افراغه لمنصب رئاسة الحكومة من محتواه, حيث أن صلاحيات رئيسة الحكومة أصبحت محدودة بمقتضى هذا الأمر.

و قد انعكس هذا الاختيار على حصيلة رئاسة الحكومة بعد مرور 100 يوم, اذ نجد أن اغلب نشاطات السيدة نجلاء بودن انحصرت في عدة لقاءات دون المرور الى اتخاذ قرارات.

ما يمكن ملاحظته أيضا هو شحة المعلومات الواردة بنشريات رئاسة الحكومة و ذلك خاصة في ما يخص فحوى لقاءات السيدة رئيسة الحكومة بالسيد رئيس الجمهورية, في سياسة تعتيمية غامضة الأسباب.

بصفة عامة, يمكن القول بأن أنشطة رئيسة الحكومة ذات الصلة بمكافحة التمييز و تكريس المساواة بين النساء و الرجال و كافة فئات المجتمع تكاد تكون منعدمة.

أنشطة ذات صلة بالنوع الاجتماعي

2021/10/23
استقبال لاعبة التنس أنس جابر

تهنئة البطلة دون اتخاذ أية خطوات لفائدة الشباب أو الرياضيات التونسيات

2021/11/10
المشاركة في المؤتمر العالمي بشأن التربية

أكدت السيدة رئيسة الحكومة في كلمتها على أهمية التربية في النهوض بالمجتمعات ورقيها، مؤكدة على ضرورة معالجة تداعيات الجائحة على القطاع التربوي بصفة عامة وظاهرة تعطّل الدروس بصفة خاصة.
كما أكّدت التزام تونس بدعم القطاع التربوي ودعت الى التضامن الكوني من أجل هذا القطاع ومساندة تونس لما تضمنه إعلان باريس من دعوة للاستثمار في التربية من أجل ضمان مستقبل أفضل للإنسانية. و لكن لم نتحصل الى الان على مخرجات هاته المشاركة من قرارات و خطوات

2021/11/30
استقبال القائد العام للكشافة

أشادت رئيسة الحكومة بدور الكشافة في العناية بالناشئة وتربيتهم على القيم الوطنية وتكوين القيادات الشبابية وتكريس روح المبادرة لديهم والمشاركة الإيجابية في تنفيذ السياسات الوطنية الكبرى، مثمنة الدور الرائد للكشافة التونسية في معاضدة جهود الدولة لمجابهة جائحة كورونا.
و لكن كالعادة بدون اتخاذ أية قرارات بتعزيز الشراكة معها.

اصوات نساء
ASWAT NISSA

أنشطة و فرص "مهدورة"

2021/11/08
استقبال رئيس الاتحاد الوطني للفلاحة و الصيد البحري

دار هذا اللقاء بدون حتى مجرد التطرق الى مسألة نقل العاملات في القطاع الفلاحي و وضعيتهن الاجتماعية و الاقتصادية

2021/11/20
استقبال رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

دار هذا اللقاء بدون اتخاذ لإجراءات عاجلة و سريعة لفائدة النساء القادمات من افريقيا جنوب الصحراء و مكافحة العنف المسلط عليهن و تعزيز ولوجهن للعدالة على سبيل المثال

2021/12/01
استقبال المنسق المقيم للأمم المتحدة بتونس

دار هذا اللقاء بدون الإعلان عن خطوات عملية لوضع سياسات عامة ذات صلة بالنوع الاجتماعي

أصوات نساء
ASWAT NISSA

على سبيل المثال، كان بالإمكان تشكيل لجنة وطنية لتعميم المساواة وهي لجنة مشتركة بين الوزراء والجهات المعنية وممثلين عن الفئات المستفيدة تختص بتحديد مستويات اللامساواة واتخاذ القرارات اللازمة من أجل تطوير وتنفيذ سياسات هادفة إلى تحقيق المساواة.

يبدو أنه و بالرغم من تعيين امرأة على رأس الحكومة لم يتم اتخاذ أية قرارات جذرية من شأنها تعزيز مكانة النساء التونسيات في الشأن العام و تكريس مبادئ التناصف و المساواة بصفة فعلية خلال المائة يوم عمل المنقضية, بل و لم يتم حتى الإعلان عن نوايا اصلاح السياسات العامة حتى تدرج ضمنها مقاربة مكافحة التمييز و تكريس المساواة بين كافة فئات المجتمع. ذلك أن رئيسة الحكومة و منذ توليها لمنصبها لم تستقبل أي منظمة نسوية أو منظمة تعنى بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية, و في ذلك تغييب لمنظمات المجتمع المدني و ترجمة لتخلي السلطة التنفيذية عن دورها الأساسي في مناهضة الممارسات التمييزية و النهوض بالوضعية الاقتصادية و الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع.

و بالإضافة الى ذلك, فانه يجدر التذكير بأن رئاسة الحكومة لم تتكبد حتى عناء اصدار بيان بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية في 15 أكتوبر 2021 و هو ما يمكن أن يترجم تخلي السلطة التنفيذية عن دورها الأولي والأساسي في تطبيق القانون عدد 51 لسنة 2019 والمتعلق بضبط شروط تعاطي نشاط نقل العملة والعاملات الفلاحين والفلاحات و غياب الإرادة لدى الفاعلين السياسيين لتحمل المسؤولية و تطبيق القانون.

و حتى في 25 نوفمبر 2021, اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء, فان رئيسة الحكومة التزمت الصمت مرة أخرى و لم تعبر عن موقفها من قضية العنف ضد النساء و ذلك في ظل تصاعد وتيرة الاعتداءات المسلطة عليهن. لا يسعنا الا أن نتساءل عن سبب هذا الغياب و كل ما يمكن أن يحمله من تطبيع مع العنف و الإفلات من العقاب

الأعمال القانونية

لم تودع الحكومة أي مشروع قانون بما أن المجلس النيابي معلق الاختصاصات، ولم تصدر رئيسة الحكومة أي أمر حكومي، بالمقابل أصدرت قرارات تخص : فتح مناظرات داخلية، وتسميات في خطط إدارية. كما أصدرت 4مناشير.

بالنسبة للتسميات والتعيينات في الوظائف العليا:

بأمر رئاسي

تسمية 4 مستشارين لدى رئيسة الحكومة

بقرار من رئيسة الحكومة

3 قرارات تهم خاصة :
- مدعي عام رئيسة للجنة الاستشارية للمناجم
- عضو ممثل لوزارة المالية بمجلس دار الحكمة
- حافظ رئيس للمكتبات او التوثيق بالمدرسة الوطنية للإدارة

اصوات نساء
ASWAT NISSA

من جهة أخرى, قامت رئيسة الحكومة باصدار منشور بتاريخ 09 ديسمبر 2021 موجه الى الوزراء و كتاب الدولة و متعلق باجراءات التعيين في الوظائف العليا.
و يمثل هذا المنشور خيبة أخرى من خيبات رئاسة الحكومة في ما يتعلق بادراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية. ذلك أن هذا المنشور يلغي منشورين سابقين بتاريخ 29 نوفمبر 2018 و 15 سبتمبر 2020 و الحال أن هاذين المنشورين نصّا على وجوبية اعتماد مقاربة النوع " الاجتماعي في التعيينات في الوظائف العمومية

المنشور عدد 31 المؤرخ في 29 نوفمبر 2018: " وحرصا على شفافية التعيين في الوظائف المدنية العليا، وحوكمة مسار إجرائها بما يضمن تحسين الأداء ونجاعة الهياكل العمومية، يتجه التقيد بما يلي:
اقتراح أربع ترشحات بعنوان كل خطة وظيفية، مع إدماج مقاربة النوع الاجتماعي، بما يمكن رئيس الحكومة من ممارسة سلطته التقديرية "

المنشور عدد 20 المورخ في 15 سبتمبر 2020: " وحرصا على شفافية التعيينات وحوكمة مسارها الإجرائي، يتعين اتباع الإجراءات التالية:
اقتراح ثلاثة ترشحات بعنوان كل خطة وظيفية، مع مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي"

تم الغاء وجوبية اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في مجال التعيينات في المنشور الجديد.

مكافحة التمييز و تكريس المساواة في الخطة الاتصالية لنجلاء بودن

في الفترة الممتدة بين أكتوبر 2021 و ديسمبر 2021

ما يمكن ملاحظته بصفة أولية و جلية هو غياب الظهور الإعلامي للسيدة رئيسة الحكومة, اذ أنها لم تقم بأي حوار صحفي أو نقطة إعلامية. و حتى على مستوى الخطاب فانها لم تتوجه الى المواطنين و المواطنات الا في مناسبة واحدة غداة أداءها اليمين الى جانب أعضاء و عضوات حكومتها. و حتى لقاءتها مع السيد رئيس الجمهورية فانها لم تختتم بنقطة إعلامية تحمل مضمون اللقاء.

في اطار خطاب أداء اليمين, و ان حرصت السيدة نجلاء بودن على تأنيث اللغة و ادراج مقاربة النوع الاجتماعي على **مستوى الشكل** , فان **مضمون** الخطاب كان أبعد ما يكون عن هاته المقاربة, و لم يتم التطرق الى المسائل التي تهم النوع الاجتماعي على غرار قضية العنف ضد النساء و التي و على أهميتها لم يتم التطرق اليها في خطاب السيدة الرئيسة.

من جهة أخرى, و منذ تولي السيدة نجلاء بودن لرئاسة الحكومة لم نلاحظ أي تحسن في وتيرة الرد على مطالب النفاذ الى المعلومة الموجهة الى مختلف الوزارات, و كأن التعتيم أصبح أمرا شائعا و بديهيا في عمل السلطة التنفيذية.

مع الأسف غياب خطابات و حوارات السيدة نجلاء بودن يكبلنا عن وضع أي تشخيص أو تحليل لعملها بل و يجعلها غير مرئية.

خطاب الصورة

تمثل الصور قناة اتصالية هامة لمختلف الرئاسات و الحكومات, اذ أن الاختيارات التقنية و المشهدية التي تحملها تمثل رسائل تعبر عن رؤى القادة و مواقفهم. و لا يمكن أن يحيد ادراج مقاربة النوع الاجتماعي عن هاته القاعدة, ذلك أن اختيار مواقع الرجال و النساء في الصور يعبر عن مدى إيلاء القادة للأهمية في هذه المسألة. و لكن يبدو أن هذا المعطى قد غاب عن رئاسة الجمهورية التونسية, فبالتدقيق في الصور المنزلة على الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية نجد أن مقياسها سلبيا في ما يخص إيلاء العناية الخاصة لتعزيز صورة النساء في تونس.

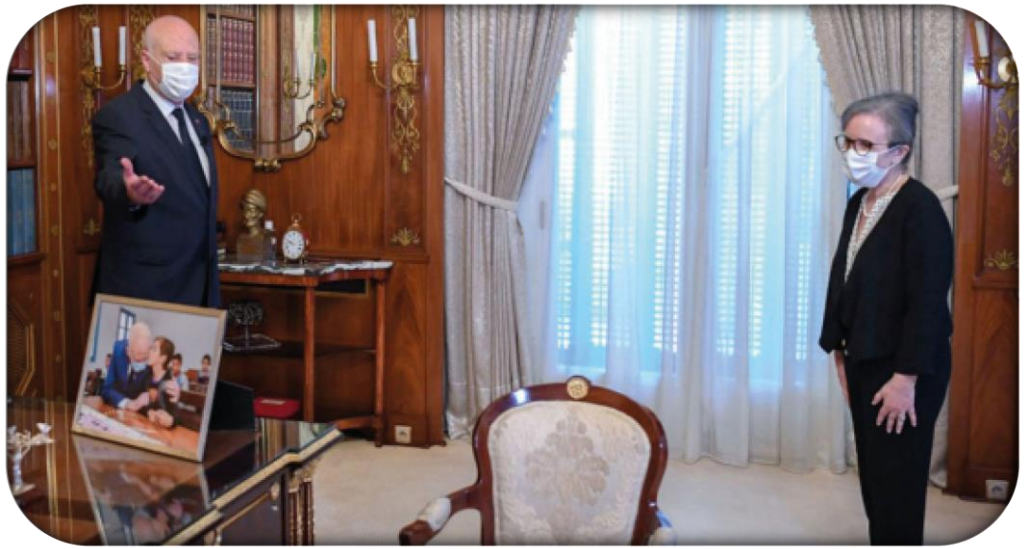

تظهر هاته الصورة

رئيس الجمهورية بصدد منح كرسي القيادة للسيدة نجلاء بودن و هو ما قد يعزز فكرة التعيين المسقط الخاضع لرغبة رئيس الجمهورية

تظهر رئيس الجمهورية في محور الصورة في موقع مهيمن من خلف مكتبه مرتفع بالنسبة للسيدة بودن و هو ما يعزز فكرة عدم استقلالية قراراتها و تبعيتها لرئيس الجمهورية.

الحاكمة العامة لكندا ماري سيمون ممثلة على نفس مستوى رئيس الوزراء جنبا إلى جنب و هو اختيار يعكس حرصاً خاصاً على نقل صورة مساوية بين الرجل و المرأة من قبل الرئاسة الكندية.

تظهر هاته الصورة نائبة الرئيس كامالا هاريس ممثلة في المقدمة على الصورة وقبل الرئيس بخطوة. هاته الخيارات تعكس اهتماما خاصا بتقدير صورة المرأة من قبل الرئاسة الأمريكية

أصوات نساء
ASWAT NISSA

الخاتمة

يمكن القول ختاما بأنه و بالرغم من مرور 100 يوم على توليها مقاليد رئاسة الحكومة فان مقياس النوع الاجتماعي للسيدة نجلاء بودن يبقى سلبيا.
ذلك أن غياب الأنشطة ذات الصلة بمكافحة التمييز و تكريس المساواة بين النساء و الرجال و كافة فئات المجتمع أو حتى النوايا لوضع المخططات و البرامج الكفيلة بالنهوض بجميع فئات المجتمع و المراعية لمختلف حاجياتها و " الاختفاء" الإعلامي للسيدة رئيسة الحكومة لا يمكن الا أن ينتج حصيلة سلبية لها في ما يتعلق بمقياس النوع الاجتماعي سلبية.

مع الإجراءات المعلن عنها أخيرا من قبل رئيس الجمهورية, يبدو جليا أن السيدة نجلاء بودن ستبقى على رئاسة الحكومة لمدة سنة أخرى على الأقل, و هي مدة تبدو في نظرنا كفيلة لتحقيق الأفضل، حتى لا يبقى تعينها كأول امرأة على رأس الحكومة صوريا بدون إنجازات ملموسة لفائدة النساء و الرجال و كافة فئات المجتمع.

اصوات نساء
ASWAT NISSA

شكرا

على حسن المتابعة